

مؤشر الفساد العالمي: تراجع تصنيف كل الدول العربية في مكافحة الفساد في 2016



تصدر منظمة الشفافية الدولية منذ العام 1995 إصدارًا سنويًا لمؤشر الفساد حول العالم الذي يقيس درجة وجود الفساد عند الموظفين والسياسيين في 176 بلدًا حول العالم، ويعد المؤشر واسع الانتشار على مستوى العالم ولا يتم إدخال البلد في ترتيب المؤشر إلا إذا استوفى على الأقل 3 مصادر لبيانات مؤشر الفساد.

تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية، ويقاس المؤشر الفساد من 0 إلى 100 درجة بحيث كلما اقتربت درجة الدولة على المؤشر من 0 دل على كثرة الفساد فيها وكلما اقتربت من 100 عكس ذلك زيادة درجة نزاهتها وقلة الفساد فيها.

ترتيب الدول العربية على مؤشر الفساد في 2016 من أصل 176 دولة

24

الترتيب على مستوى العالم

الإمارات 100/66

كلما اقتربنا من مرتبة المئة دل على انخفاض الفساد في الدولة



NoonPost.org

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

سوريا الأكثر فسادًا والإمارات الأكثر نزاهة عربيًا

تصدرت دولة الإمارات قائمة الدول الأقل فسادًا في مؤشر رصد الفساد في العام 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حيث حصلت على درجة 66 من أصل 100 وجاءت في المرتبة 24 على مستوى العالم بعدها جاءت قطر حيث حصلت على درجة 61 وحلت في المرتبة رقم 31 على مستوى العالم.

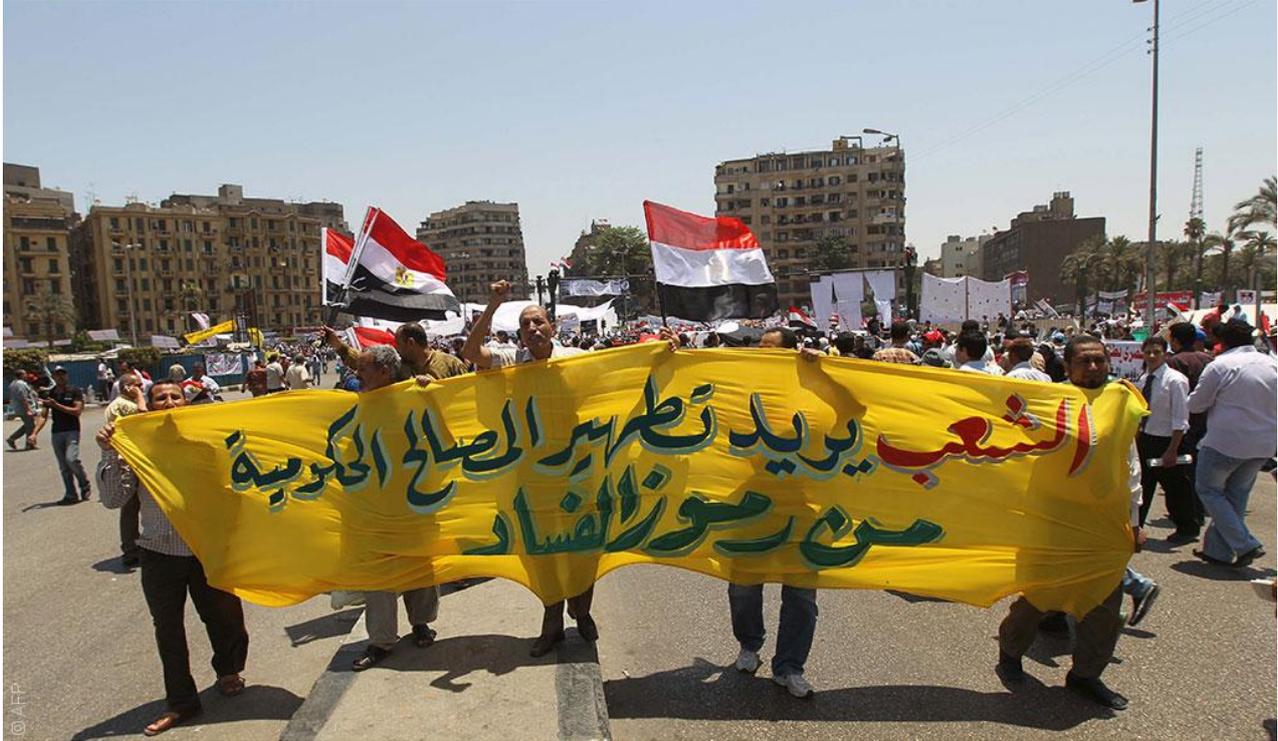
ويظهر المؤشر تراجع تصنيف كل الدول العربية في مكافحة الفساد خلال العام 2016 باستثناء تونس التي تقدمت مركزًا واحدًا من المرتبة 76 عالميًا في 2015 للمرتبة 75 في 2016.

وبحسب تقرير المنظمة فإن 6 دول عربية هي سوريا، والعراق، والصومال، والسودان، واليمن، وليبيا وقعت ضمن قائمة أكثر 10 دول فسادًا في العالم، وذلك بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب في تلك الدول.

تونس تتقدم مركزًا واحدًا من المرتبة 76 عالميًا في 2015 للمرتبة 75 في 2016.

فيما كانت التراجعات الأكبر لهذا العام من نصيب الجزائر ومصر والبحرين والكويت حيث فقدت كل دولة

منها 20 درجة، إذ تراجعت كل من مصر والجزائر إلى المرتبة 108 على مستوى العالم بعدما كانتا في المرتبة 88 عالميًا في العام 2015.



فقدت مصر 20 درجة على مؤشر الفساد العالمي بين عامي 2015 و 2016 وعبرت المنظمة في تقريرها أن الفساد في مصر يبقى مستشريًا في ظل غياب أي إرادة سياسية حقيقية وجادة لمكافحته، حيث احتلت مصر المرتبة 108 في المؤشر بينما كانت تحتل المرتبة 88 من أصل 168 دولة في العام 2015 وبذلك تكون قد فقدت 20 درجة دفعة واحدة.

وقالت المنظمة إن الحكومة المصرية تعدت على الهيئات المستقلة حين أقال الرئيس عبد الفتاح السيسي بمرسوم رئاسي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات "هشام جنيه" وأدانته وحاكمته قضائيًا بعدما كشف حجم تكلفة الفساد في مصر خلال السنوات الأربع الماضية بنحو 600 مليار جنيه.

الفساد في مصر يبقى مستشريًا في ظل غياب أي إرادة سياسية حقيقية وجادة لمكافحته فيما تراجعت لبنان هي الأخرى لهذا العام مقارنة مع العام 2015 حيث تراجعت إلى المرتبة 136 من أصل 176 بلدًا بعدما كانت في المرتبة 123 من أصل 168 في العام 2015. ويرى نائب رئيس الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية أن نتيجة لبنان عكست إلى حد كبير فترة ما قبل انتخاب رئيس الجمهورية ميشال عون حيث شهدت استفحال كبير للفساد في جميع القطاعات، وفي الوقت نفسه رحبت الجمعية بإقرار البرلمان اللبناني لمشروع قانون حيث الوصول إلى المعلومات وتعيين وزير لشؤون مكافحة الفساد وهي مؤشرات على نية الحكومة في سعيها لمكافحة الفساد.

وعدت الكويت الأكثر فسادًا بين دول الخليج بتراجعها 20 نقطة في مؤشر الفساد للعام 2016 ليصبح ترتيبها 75 واحتلت المرتبة السابعة بين الدول العربية، وبحسب خبراء اقتصاديون من الكويت فإن المؤشر استند إلى الأنشطة الغير مشروعة والتي يتم إخفاؤها عمدًا ويتم تسليط الضوء عليها من خلال الفضائح والتحقيقات والملاحقات القضائية، وأن تقليل الفساد يجب أن يتم من خلال تفعيل القوانين واللوائح وإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد كخطوة مؤسسية لمساعدة الحكومة في مكافحة

الفساد.

نتائج المؤشر لهذا العام أظهرت العلاقة بين الفساد وعدم المساواة التي تخلق حالة من الحرمان من المتطلبات الأساسية للمعيشة وعدم التوزيع العادل للثروة بحسب ماورد في تقرير المنظمة، وحسب التقرير أيضاً فإن غالبية البلدان العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة.



لبنان تراجعت إلى المرتبة 136 من أصل 176 بلدًا بعدما كانت في المرتبة 123 من أصل 168 في العام 2015

وأنه على الرغم من مرور ست سنوات على بداية التغيير في المنطقة العربية إلا أن ذلك التغيير لم يحصد بعد نتائجه على صعيد مكافحة هذه الظاهرة ووضع حد للإفلات من العقاب.

أما عالمياً فقد سجلت المنظمة أكثر ثلاث دول فاسدة في العالم وهي؛ كوريا الشمالية، وجنوب السودان، والصومال، بينما حافظت الدنمارك في تصدرها على رأس قائمة الدول الأقل فساداً في العالم للعام الخامس على التوالي مع مشاركة من دولة نيوزيلندا لحصولها على نفس مجموع النقاط، وحافظت كذلك فنلندا والسويد على مركزيهما بينما تراجع ترتيب الولايات المتحدة إلى المركز الثامن عشر مع تراجع مجموع نقاطها نقطتين إلى 74.